وزارة المالية
Ministry of Finance

الميزانية العامة للدولة 2023

البيان الأولي

للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

المقدمـــــــة

من منطلق الإلتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح عن البيانات المالية؛ تصدر وزارة المالية البيان الأولي للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م، ويستعرض هذا البيان أهم التطورات الاقتصادية الدولية والمحلية والنتائج الأولية المتوقعة للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م، إلى جانب استعراض أهم ملامح وتقديرات الميزانية العامة للدولة للسنة المالية القادمة 2023م.

وبناءً على مراحل إعداد واعتماد الميزانية العامة للدولة وفقاً للنظام الأساسي للدولة وقانون مجلس عمان والقانون المالي، فإنه سيتم التصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م بموجب مرسوم سلطاني في الأول من يناير لعام 2023م؛ لذا فإن البيانات الصادرة في هذا البيان قابلة للمراجعة حسب التوصيات الواردة من مجلس عُمان والمعطيات المالية والاقتصادية.

فهرس المحتويات

أولاً/ المؤشرات الاقتصادية لعام 2022م والتوقعات لعام 2023م	4
- التطورات الاقتصادية العالمية	4
- التطورات الاقتصادية المحلية	5
- التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان	7
-توقعات الفريق الحكومي المشترك المعني بمتابعة التطورات والتوقعات الاقتصادية	8
ثانياً/ النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م	9
-النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م	10
1. الإيرادات العامة	10
2. الإنفاق العام	11
3. العجز/الفائض	11
4. الدين العام	11
- المنافع الوطنية لخفض الدين العام	11
ثالثاً/ التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م	12
- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية	13
- التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م	13
1. الإيرادات العامة	14
2. الإنفاق العام	14
3. العجز/ الفائض	14
4.الدين العام	15
رابعاً/ أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة	15
الخاتمة	16

أولاً | المؤشرات الاقتصادية

التطورات الاقتصادية العالمية:

نمو الاقتصاد العالمي:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2022م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من (6٪) في عام 2021م إلى (3.2٪) في عام 2022م مع استمرار تراجعه إلى (2.7٪) في 2023م.

ويمثل ذلك أضعف أنماط النمو الاقتصادي منذ عام 2001م باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحادة من جائحة كورونا (كوفيد19-)؛ وذلك بسبب التباطؤ الاقتصادي الملحوظ الذي شهدته الاقتصادات الكبرى، إذ شهدت الولايات المتحدة الأمريكية انكماش في الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من هذا العام 2022م، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو في النصف الثاني من العام الجاري 2022م، عوضًا عن تبعات إجراءات الإغلاق العام في الصين بسبب تأثيرات الجائحة التي طال أمدها، إلى جانب تصاعد أزمة قطاع العقارات. وتوقع التقرير أن نسبة النمو في الاقتصادات المتقدمة قد تبلغ نحو (2.4٪)، على أن تشهد بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نمو بنسبة (3.7٪) في عام 2022م.

توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي

معدل التضخم العالمي:

على صعيد مستوى التضخم العالمي في الأسعار تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية من (4.7٪) في عام 2021م إلى (8.8٪) في عام 2022م، كما توضح التوقعات تراجع مستويات التضخم إلى (6.5٪) في العام القادم 2023م، ومن المتوقع أن يصل إلى (4.1٪) في عام 2024م، وتعد الاقتصادات المتقدمة هي الاقتصادات الأكثر تأثرًا بالارتفاع المفاجئ للتضخم مع زيادة درجات التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويعود تصاعد التضخم بشكل عام إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة فضلاً عن اختلالات العرض والطلب التي لا تزال باقية، واستمرار انقطاع سلاسل الإمداد؛ مما ينتج عنه اضطرابات متزايدة تشير إلى استمرار التضخم لمدة أطول، كما أشار التقرير إلى أن السياسة النقدية المتبعة لمواجهة التضخم لها تأثير بالغ الأهمية في استعادة استقرار الأسعار مع توجيه السياسات المالية نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكلفة المعيشة.

توقعات صندوق النقد الدولي لمعدلات التضخم العالمي

أسعار النفط العالمية:

ومن جانب أسواق النفط العالمية فإن توقعات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن يبلغ متوسط أسعار النفط خلال عام 2022م نحو (98.19) دولار أمريكي للبرميل ونحو (85.52) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م.

2022م

2023م

التطورات الاقتصادية المحلية:

نمو الاقتصاد المحلي:

تشير بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (3٪) في عام 2021م؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط وتعافي الطلب المحلي.

كما أشارت البيانات الفعلية للنصف الأول من عام 2022م إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع بنسبة (3.9٪) مسجلاً ما قيمته (17.5) مليار ريال عُماني مقارنة بنحو (16.9) مليار ريال عُماني بنهاية النصف الأول من عام 2021م.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

ويعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة (9.2٪) وارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنسبة (2٪) مقارنة بنهاية النصف الأول من عام 2021م.

إذ بلغت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (6) مليار ريال عُماني مقارنة بنحو (5.5) مليار ريال عُماني بنهاية النصف الأول من عام 2021م. وبلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بنهاية النصف الأول من عام 2022م نحو (12.1) مليار ريال عُماني مقارنة بنحو (11.8) مليار ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2021م؛ وذلك نتيجة ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والصناعات التحويلية بنسبة (29.8٪) و(27.5٪) على التوالي.

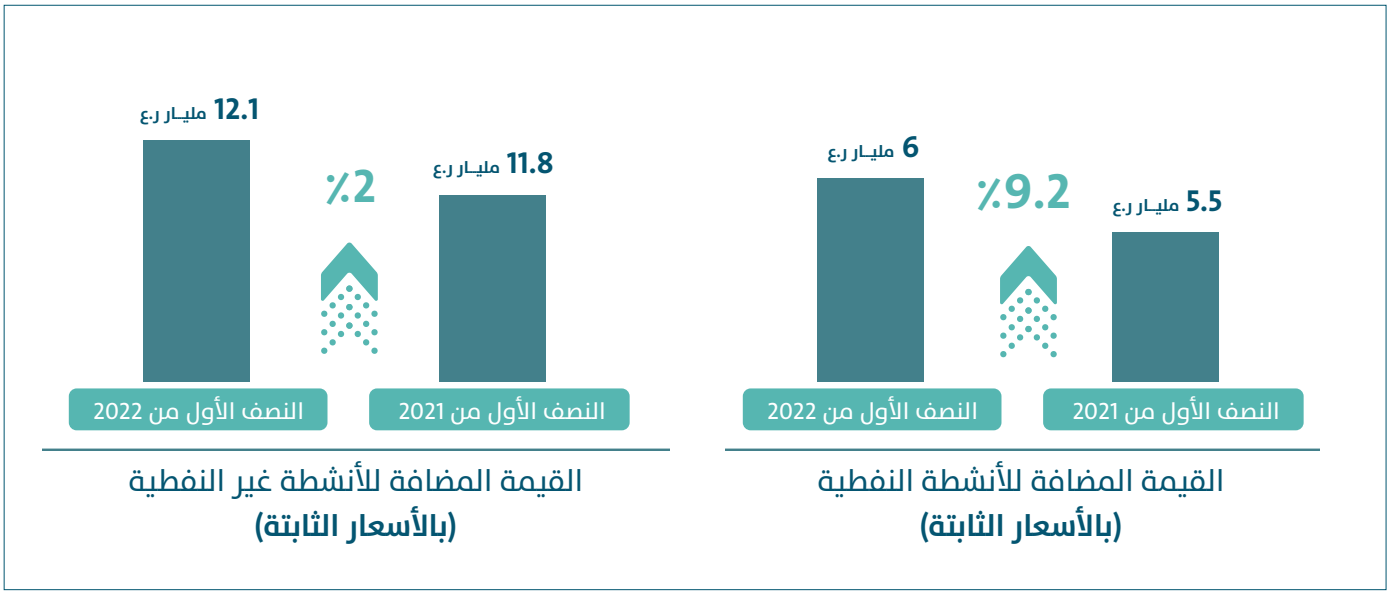

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان

رفعت وكالات التصنيف الائتماني خلال عام 2022م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان مع تعديل النظرة المستقبلية؛ وذلك لاستمرار تنفيذ الحكومة لإجراءات ضبط الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط. وفيما يلي ملخص لآخر مستجدات الوكالات:

S&P Global Ratings

وكالة ستاندرد آند بورز

BB

مع نظرة مستقبلية مستقرة

نوفمبر 2022م

رفعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في نوفمبر 2022م تصنيف سلطنة عُمان من "BB-" إلى "BB" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي للدولة، وتحسن أداء ميزان المدفوعات.

الجدير بالذكر أن وكالة "ستاندرد آند بورز" رفعت تصنيف سلطنة عُمان مرتين خلال هذا العام إذ تم رفعه من (B+) إلى (BB-) مع نظرة مستقبلية مستقرة في إبريل 2022م.

MOODY'S

وكالة موديز

Ba3

مع نظرة مستقبلية إيجابية

أكتوبر 2022م

عدلت "وكالة موديز" في تقريرها الصادر في أكتوبر 2022م النظرة المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع تثبيت التصنيف الائتماني عند (Ba3)، وأشار التقرير إلى توقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من (3٪) في عام 2021م إلى (4.5٪) في عام 2022م.

FitchRatings

وكالة فيتش

BB

مع نظرة مستقبلية مستقرة

أغسطس 2022م

رفعت "وكالة فيتش" في تقريرها الصادر في أغسطس 2022م تقييم سلطنة عُمان الائتماني إلى (BB) مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ نتيجة لتحسن مؤشرات المالية العامة وانخفاض مخاطر الدين العام، وتتوقع الوكالة أن تشهد سلطنة عُمان فائضًا ماليا في الميزانية العامة خلال عامي 2022م و2023م.

وذكرت الوكالات أنه من المتوقع أن تتمكن سلطنة عُمان من تحسين مستوى التصنيف الائتماني الحالي مع توقعات استمرار تحسن النظرة المستقبلية للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى استمرار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أن وكالات التصنيف الائتماني تحذر من حدوث أي أزمة اقتصادية عالمية أخرى تؤثر على الاستقرار المالي والاقتصادي، وعليه فإنها جميعًا تؤكد على أهمية متابعة ومراجعة خطط ضبط الإنفاق بما يحقق الكفاءة والاستدامة والاستمرار في زيادة الحيز المالي وتقوية المركز المالي، ورفع متانة النظام المصرفي للتصدي لأي مخاطر مستقبلية.

توقعات الفريق الحكومي المشترك المعني بمتابعة التطورات والتوقعات الاقتصادية*

أشارت أحدث التوقعات لفريق العمل المشترك المعني بمتابعة التطورات والتوقعات الاقتصادية في سلطنة عُمان إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية عام 2022م بنحو (5٪) مدفوعاً بزيادة الأنشطة النفطية، إذ من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نحو (9.5٪) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو (2.6٪).

أما في عام 2023م يتوقع الفريق أن يبلغ نمو الاقتصاد الوطني نحو (5.5٪) ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في إنتاج النفط والغاز المقدر، إذ يتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي نحو (10.1٪) والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نحو (2.9٪).

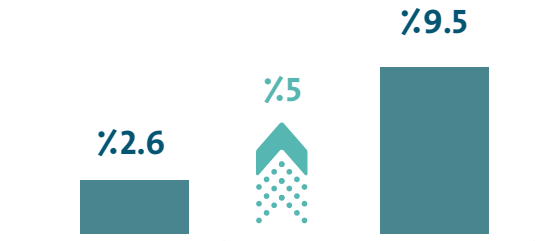

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2022م

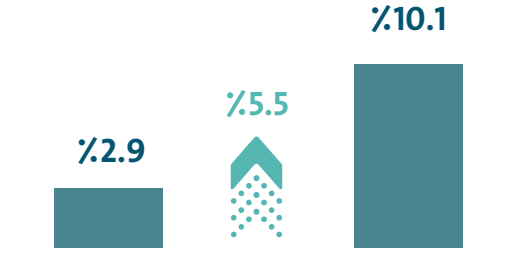

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023م

* مختصين من وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، البنك المركزي العماني والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م

ثانيا | النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م:

شهدت الميزانية العامة للدولة خلال عام 2022م تطورات إيجابية ملحوظة؛ إذ تشير النتائج الأولية إلى تحسن الأداء المالي للميزانية مسجلاً ارتفاعًا في الإيرادات العامة بنسبة (34.5٪) مقارنة بما هو معتمد في بداية عام 2022م، مع توقعات تحقيق فائض مالي بنحو (1,146) مليون ريال عُماني مقارنة بعجز مقدر في بداية العام بنحو (1,550) مليون ريال عُماني؛ ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

يوضح البيان التالي النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م:

الإيـــرادات العامـــة:

من المتوقع أن تحقق الميزانية العامة للدولة حتى نهاية العام ارتفاعًا في الإيرادات العامة للدولة بنسبة (34.5٪)، مسجلة نحو (14,234) مليون ريال عُماني مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2022م والبالغة (10,580) مليون ريال عُماني؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى نحو (94) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بسعر البرميل المعتمد في الميزانية بنحو (50) دولار أمريكي للبرميل، مسجلا نحو (7,457) مليون ريال عُماني في إجمالي إيرادات النفط، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة إيرادات الغاز إلى نحو (3,557) مليون ريال عُماني، والإيرادات غير النفطية لتبلغ نحو (3,220) مليون ريال عُماني.

الإنفـــاق العـــام:

تشير النتائج الأولية إلى ارتفاع الإنفاق العام بنسبة (7.9٪) مسجلاً نحو (13,088) مليون ريال عُماني حتى نهاية عام 2022م، مقارنة بالإنفاق المعتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م الذي بلغ (12,130) مليون ريال عُماني. ويعزى ارتفاع الإنفاق إلى:

-زيادة مخصصات المصروفات الإنمائية إلى نحو (1,100) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية بنحو (900) مليون ريال عُماني.

-ارتفاع المصروفات الجارية للوزارات المدنية بنسبة (2.3٪) لتبلغ (4,400) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022م .

-ارتفاع جملة المساهمات والنفقات الأخرى بنسبة (77.2٪) لتبلغ نحو (1,898) مليون ريال عُماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية؛ نتيجة الاعتمادات الإضافية لدعم الوقود، و الكهرباء، والسلع الأساسية وغيرها.

العجز/ الفائض:

يتوقع أن تحقق الميزانية العامة للدولة فائضاً مالياً حتى نهاية 2022م يقدر بنحو (1,146) مليون ريال عُماني، مقارنة بعجز مقدر في الميزانية العامة للدولة لعام 2022م بنحو (1,550) مليون ريال عُماني، ويأتي ذلك مدفوعاً بارتفاع حصيلة الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالإنفاق العام.

الدين العام:

من المقدر أن يبلغ حجم الدين العام نحو (17.7) مليار ريال عُماني بنهاية عام 2022م، إذ وجهت الحكومة جزءاً من الإيرادات المالية الإضافية إلى سداد الدين العام، مما أسهم في تراجع نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو (43٪).

المنافع الوطنية من خفض إجمالي الدين العام:

استمرت سلطنة عُمان في إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام؛ من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة أية صعوبات وتحديات مالية، وبما يضع النشاط الاقتصادي في مسار النمو والازدهار، **ويحقق خفض حجم الدين العام مجموعة من المنافع الوطنية من بينها:**

1. خفض كلفة خدمة الدين العام
2. تحسين التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان
3. زيادة تدفق الاستثمارات
4. تخصيص مبالغ لتمويل مشاريع تنموية إضافية
5. تقليل مخاطر التمويل الخارجي
6. استعادة الحيز المالي
7. تعزيز النمو الاقتصادي

التقديرات الأولية الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

ثالثا | التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

شهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة مجموعة من التغيرات المتعلقة بأسعار النفط، وارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد سلطنة عُمان، **ولذا فقد تم إعداد مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2023م استناداً على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها:**

- الاستقرار المالي والاقتصادي
- الإنفاق الاستثماري على المشاريع الحكومية
- استمرار مبادرات التعافي الاقتصادي
- نمو اقتصادي لا تقل نسبته عن (3٪) بالأسعار الثابتة
- معدلات التضخم في مستويات معتدلة بنحو (3٪)
- استمرار سياسات دعم التنويع الاقتصادي
- توسيع مشاركة القطاع الخاص وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- استيعاب الباحثين عن عمل وفق خطة البرنامج الوطني للتشغيل
- الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية
- السيطرة على الديون في الحدود الآمنة
- دعم برامج تنمية المحافظات
- تنمية مصادر الدخل الذاتي للمحافظات
- تنمية خطة البرنامج الوطني للتحول الرقمي

التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م

تم تقدير الإيرادات والإنفاق في مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م وفق إطار رؤية عمان 2040، والخطة المالية متوسطة المدى، ومجموعة من الأسس والافتراضات التي تهدف في مجملها إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي لسلطنة عُمان، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الاستثماري على المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار، ودعم برامج تنمية المحافظات.

ومن مبدأ التحوط تم احتساب متوسط سعر برميل النفط بنحو (55) دولار أمريكي أخذا بالاعتبار تذبذب الأسعار العالمية نتيجة المتغيرات الجيوسياسية غير المستقرة، وغموض التوقعات المستقبلية حول الأداء العالمي للاقتصاد، واحتمالية الدخول في ركود عالمي لأسباب متعددة من بينها الركود التضخمي وأزمة العقار في الصين، بالإضافة إلى آثار الخلاف الروسي الأوكراني وغيرها من الأحداث العالمية التي قد تؤثر على استقرار معدلات العرض والطلب العالمية على الإنتاج النفطي والأسعار.

يوضح البيان التالي مقارنة بين الميزانية المعتمدة لعام 2022م والتقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2023م:

الإيـرادات العامـة:

قُـدرت الإيـرادات العامـة للدولـة لعـام 2023م نحـو (11,650) مليـون ريـال عُمانـي مقارنـة بـ (10,580) مليـون ريـال عُمانـي في الميزانيـة المعتمدة لعام 2022م، مرتفعاً بنحـو (1,070) مليـون ريـال عُمانـي، أي بنسبة (10٪)؛ وذلـك نتيجـة توقـع ارتفاع متوسـط معـدل الإنتـاج النفطـي إلـى نحـو (1,175) ألـف برميـل يوميـا بمتوسـط سـعر النفـط (55) دولار أمريكـي للبرميـل.

الإنفـــاق العـام:

قدر حجم الإنفاق العام للدولة لعام 2023م بنحـو (12,950) مليـون ريـال عُمانـي مقارنـة بنحـو (12,130) مليـون ريـال عُمانـي في الميزانيـة المعتمـدة عـام 2022م، مرتفعـا بنحـو (820) مليـون ريـال عُمانـي، أي بنسـبة (7٪)، وهـو مـا يمثـل الزيـادة في المتطلبات والإحتياجات ذات الضرورة.

العجـــز/ الفائض:

توضـح التقديـرات الأوليـة لميزانيـة عـام 2023م بـأن العجـز المقـدر سـيبلغ نحـو (1,300) مليـون ريـال عُمانـي والـذي يشـكل نسـبة (11٪) مـن إجمالـي الإيـرادات ونسـبة (3٪) مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي.

الدين العام:

من المقدر أن يبلغ حجم الدين العام نحو (18.6) مليار ريال عُماني بنهاية عام 2023م؛ وذلك نتيجة لتقدير أن تسجل الميزانية العامة للدولة عجزاً مالياً خلال العام.

رابعا | أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

لقد أفرزت الأحداث العالمية المختلفة مجموعة من المخاطر المالية والاقتصادية العالمية والتي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني، **من بينها:**

01
ركود اقتصادي عالمي

02
انخفاض الطلب العالمي على النفط

03
ارتفاع معدل الفائدة

04
ارتفاع تكاليف خدمة الدين العام

05
ارتفاع حدة التوترات الجيوسياسية

06
اضطراب سلاسل الإمداد العالمية (إمدادات الطاقة وتوفر السلع الغذائية الأساسية)

07
ارتفاع التضخم العالمي

08
التغير المناخي والكوارث الطبيعية

الخاتمـــــــة

وختاماً، على الرغم مما تشهده هذه الفترة من تعافي في أسعار النفط وانتعاش بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن التحديات المالية والاقتصادية لاتزال قائمة، وأن حجم الدين العام ما زال مرتفع، كما أن التنبؤات المستقبلية للأوضاع الاقتصادية العالمية غير مستقرة ، الأمر الذي يستدعي ضبط الإنفاق العام والالتزام التام بالمخصصات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة، وبذل المزيد من الجهد والتعاون لتنفيذ برامج ومبادرات الخطة المالية متوسطة المدى، وتنمية القطاعات الاقتصادية التي تدعم النمو وتعزز الشراكة بين القطاع العام والخاص للوصول بالدين العام إلى الحدود الآمنة.

2023
الميزانية
العامة
للدولة